معدل التضخم لعام 2013 عند مستوى 3 في المئة

«بيتك للأبحاث»: تباطؤ التضخم إلى 2.5 في المئة في أغسطس بفعل انخفاض أسعار المواد الغذائية

اشار تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» الى ان معدل التضخم شهد المزيد من التباطؤ فوصل الى 2.5 في المئة على اساس سنوي في أغسطس الماضي وذلك للشهر الثاني على التوالي بعد ان وصل في يوليو الى2.9 في المئة على أساس سنوي، مشيرا الى انه منذ بداية السنة وحتى الآن، يتراوح متوسط التضخم عند 2.7 في المئة، وهو معدل يقل بقليل عن توقعاتنا للتضخم بالنسبة لسنة 2013 ككل عند 3 في المئة على أساس سنوي... وفيما يلي التفاصيل

جاء تباطؤ تضخم أسعار المستهلك نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة أقل من المتوقعة، وغالبا ما ترتفع المواد الغذائية بصورة حادة خلال عيد الفطر «والذي حل في منتصف أغسطس من هذا العام». وربما تتجه وتيرة تضخم أسعار المواد الغذائية إلى المزيد من الانخفاض للفترة المتبقية من العام، بعد التراجع العالمي في أسعار المواد الغذائية. وانخفض المؤشر العالمي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» للشهر الرابع على التوالي على أساس سنوي إلى 5.1 في المئة على أساس سنوي، مدفوعا بالانخفاض المستمر في الأسعار العالمية للحبوب والزيوت، وأيضا نظرا للارتفاع الطفيف في منتجات الألبان واللحوم والسكر. ومن المعروف أن الكويت تستورد معظم موادها الغذائية «بنحو 90 في المئة » من الخارج لغرض لاستهلاك المحلي.

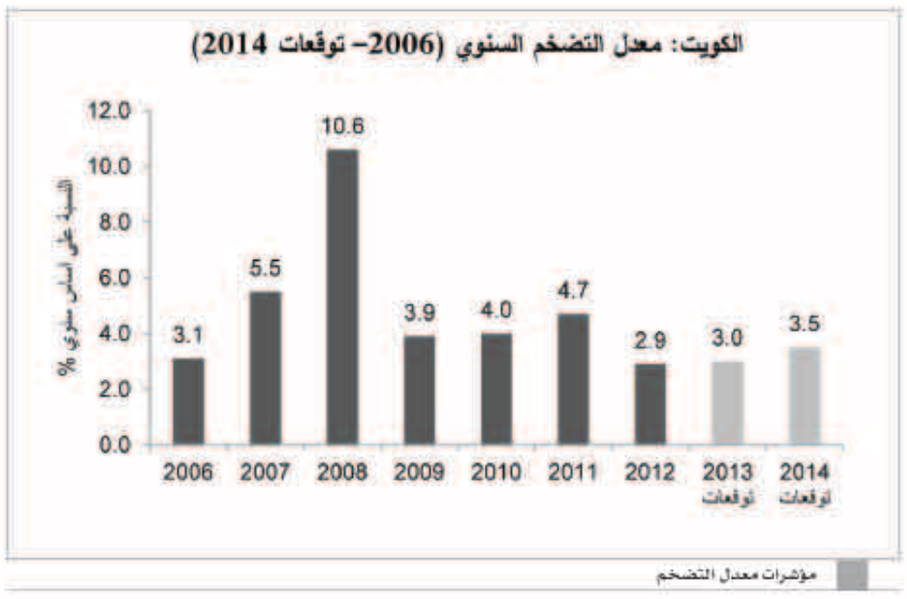

مؤشرات معدل التضخم

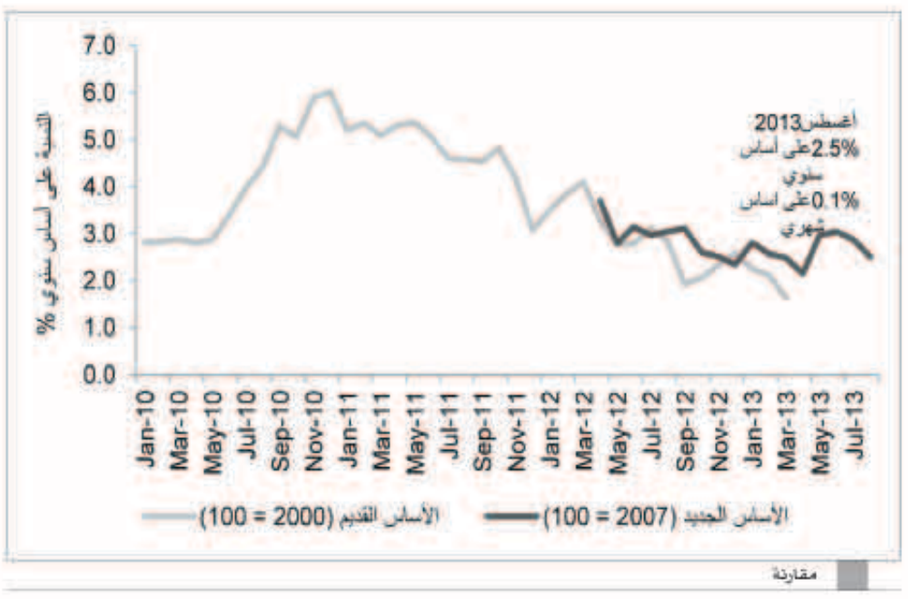

مقارنة

وبعيداً عن المكون الغذائي، كانت أرقام التضخم حميدة نسبيا. وانخفض قطاعي خدمات الإسكان والصيانة المنزلية بشكل ملحوظ إلى 2.3 في المئة و 0.5 في المئة على أساس سنوي، على التوالي، في اغسطس 2013 بتأثير موسم العطلات. إلا أننا نلاحظ أن متوسط قيمة الصفقة الواحدة قد ارتفع بصورة كبيرة إلى 333.000 دينار في الربع الاول من 2013 مقارنة بـ 226.000 دينار خلال الربع الرابع من 2012. وإننا نرى أنه اذا استمر نقص المعروض بالإضافة إلى زيادة الطلب، والذي يأتي بصورة رئيسة من تزايد عدد الوافدين، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الايجارات والعقارات السكنية في عام 2014.

ولم يتغير معدل التضخم في مكون التعليم عنه في شهر يوليو 2 حيث سجل أيضاً 0.2 في المئة على أساس سنوي. وقد شهد التضخم في هذا القطاع القليل من التحركات في الآونة الأخيرة، ولكنه يتحرك بصورة ملحوظة في بعض الأحيان في أواخر السنة عندما تدخل التغيرات في الرسوم الدراسية حيز التنفيذ. وفي ذات الوقت، انعكست الضغوط الانكماشية في قطاع الملابس والأحذية خلال يوليو 2013 لتسجل زيادة بنسبة 1.3 في المئة على اساس سنوي في أغسطس 2013، وذلك بفعل تأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة والارتفاعات التي شهدتها الأسعار في الأونة الأخيرة. وأي زيادة في ضغوط الأسعار في أي من هاتين الفئتين تأتي من نقطة انطلاق منخفضة، ولا ينبغي أن تؤثر بصورة حادة على المعدل العام للتضخم.

وقد نشرت الإدارة المركزية للإحصاء سلسلة معدلة لتضخم أسعار المستهلك، وذلك باستخدام 2007 كسنة أساس جديدة «بدلا من سنة 2000 سابقا»، فضلا عن تعديل بعض البنود التي تتضمنها سلة المستهلك وتحديد ترجيحات جديدة. وتستمد الترجيحات المعدلة من دخل الأسر ومسح الإنفاق في عام 2007 للإدارة المركزية للإحصاء.

ويمتد تاريخ البيانات الشهرية للسلسلة الجديدة فقط إلى أبريل 2012، على الرغم من أن الإدارة المركزية للإحصاء قد أصدرت أيضا متوسط البيانات السنوية للفترة بين عامي 2008 و 2012. ونجد أن كلتا مجموعتي البيانات «الشهرية والسنوية» لديها تأثير بدفع التضخم قليلاً فوق المستويات المذكورة سابقا. فعلى سبيل المثال، أظهرت سلسلة مؤشر أسعار المستهلك القديمة، والتي توقفت في أبريل من هذا العام، أن التضخم يسير بمعدل 1.6 في المئة على أساس سنوي في ذلك الشهر بالتحديد، مقارنة بنسبة 2.8 في المئة وفقا للسلسلة الجديدة. وفيما يتعلق بالتضخم السنوي، ذكرت الإدارة المركزية للإحصاء أن المتوسط زاد بنسبة 2.9 في المئة بالنسبة للسنة الماضية، إلا انه وفي ظل السلسلة الجديدة، تم تعديل هذه النسبة بالزيادة إلى 3.2 في المئة .

توقعات التضخم لسنة 2013 – 2014

على الرغم من أن بيانات التضخم لشهر أغسطس جاءت أقل مما كان متوقعاً، إلا أننا نبقي على توقعاتنا للتضخم العام لسنة 2013 عند 3 في المئة . ومن المتوقع أن تؤدي قوة الطلب على تأجير المساكن إلى تشكيل ضغوطا على التضخم حتى نهاية 2013 ويمتد ذلك التأثير عبر 2014. وكان أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي قد اقترح قانونا يسمح بتملك الأجانب للعقارات في الكويت، وأضاف أن القانون يهدف إلى منح الأجانب الاستقرار لممارسة أنشطتهم التجارية وسيكون مفيداً لسوق العقارات. وأضاف النائب كامل العوضي، أن القانون المقترح سيسمح بفرص استثمارية جديدة حيث سيجذب الأجانب نحو استثمار مدخراتهم داخل الكويت بدلاً من استثمارها بالخارج.

وإننا نرى أن هذا يعد بمثابة تطور إيجابي، وفي حالة تحققه، فإن مشروع القانون سيكون الأداة التي ستغير القطاع العقاري الكويتي. وهناك مثال لذلك في تركيا عندما تم تعديل القانون الذي يسمح بموجبه للأجانب بتملك عقارات في تركيا. ولقى التشريع الجديد اهتماما كبيرا لا سيما من قبل الدول العربية وأصبحت اسطنبول وانطاليا من أكبر المدن التي يقع عليها الطلب في سوق العقارات. ووفقا لوزارة البيئة والتخطيط العمراني في تركيا، تم حيازة 7.433 عقار بمساحة إجمالية 3.616.557 متر مربع من قبل 7.377 شخص أجنبي منذ تاريخ إقرار القانون في 18 مايو 2012 وحتى أكتوبر 2012، في إشارة إلى تغير قواعد اللعبة في القطاع العقاري.

ومن الجدير بالملاحظة أن توزيع القوى العاملة في الكويت يتكون من 17.1 في المئة من المواطنين الكويتيين و 82.9 في المئة من الوافدين. وقد سجل عدد الوافدين معدل سنوي مركب نسبته تزيد عن الـ 5 في المئة، وبطبيعة الحال يعمل معظم الوافدين في القطاع الخاص. وفي حالة إقرار القانون، فإن السوق العقاري سوف يشهد طلبا من نحو 1.75 مليون وافد.

وعلى الرغم من أن الاعتدال في أسعار المواد الغذائية عالميا يساهم في تخفيف تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية، إلا إننا نتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 3.5 في المئة في عام 2014، حيث نتوقع أن يرتفع في الجزء الأخير من فترة التوقعات نظرا للزيادة المتوقعة في الاستهلاك الخاص والبدء في عكس الانخفاض في أسعار المواد الغذائية العالمية نحو الزيادة. هذا وسيحافظ النظام المكثف للدعم على حماية التضخم الكلي بالإضافة إلى النمو المتباطئ للائتمان.

الخبرة السابقة نقطة انطلاق

ماثيو ولش: تغير إستراتيجي في إدارة الثروات لعملاء «بيتك»

قال مدير عام إدارة الثروات في بيت التمويل الكويتي «بيتك» ماثيو ولش إن عملية إعادة الهيكلة التي أنجز جزءا كبيرا منها،قد أحدثت تحولا في مفهوم وإستراتيجية وأساليب إدارة الثروات لدى «بيتك»،حيث ركزت على جوهر العملية،ووضعت بتصرفها كافة الإمكانات الكبيرة المتاحة لدى المصرف وشركاته،باعتبار هذا النشاط احد مصادر الربحية المهمة وتوثيق العلاقات بين «بيتك» وعملائه.

وأضاف ماثيو في تصريح صحافي إن اعتماد العلاقة بين الجانبين على الثقة والخبرة يمثل نواة أساسية للانطلاق نحو آفاق أوسع، لكنه لايعني كل شيء، فإدارة واستثمار ثروات العملاء بأفضل وانجح الوسائل أصبح محل تنافس كبير ليس على المستوى الاقليمي فحسب ولكن على المستوى العالمي،خاصة بعد تطور وسائل الاتصال ونقل الأموال وحركة الأسواق الدائمة،مشيرا إلى أن الأزمة المالية الأخيرة وتداعياتها المستمرة جعلت العملاء أكثر حرصا وتدقيقا عند المشاركة في اي استثمار،وفي نفس الوقت فان النشاط الفردي أصبح يتضمن درجة كبيرة من المخاطرة،فمن الصعب ان يغامر الفرد الآن مهما كانت خبراته وإمكاناته بالاستثمار في الأسواق العالمية بمفرده،وسط التقلبات الحادة التي تشهدها، ما يضع على عاتق المؤسسات المالية دوراً مهما لخدمة عملائها في هذا الجانب، فأصبحت إدارة ثروات العملاء بنجاح وكفاءة وبأقل قدرمن المخاطر،أحد التحديات المحورية في طبيعة العلاقة مع العملاء ومرتكز مهم لتعزيز الصورة الايجابية ل« بيتك» وإبراز عناصر قوته أمام منافسيه وتعظيم دور قدراته البشرية ذات الخبرة العاملة في هذا المجال.

ماثيو ولش

وشدد ماثيو على أن ابرز خطوط الإستراتيجية التي يتبعها «بيتك» في مجال إدارة الثروات هو تحقيق أفضل العوائد وتنمية أموال العملاء بأساليب وأدوات مبتكرة وبأدنى مخاطر ممكنة،من خلال الاستغلال الأمثل لمجموعة المنتجات الاستثمارية المتنوعة التي تفتح آفاقا واسعة أمام اختيارات العميل، بالإضافة إلى تفعيل دور شبكة «بنوك بيتك» وزيادة التعاون بينها والاستفادة مما تقدمه كمجموعة متكاملة من الفرص الاستثمارية في أسواق متعددة هي خبيرة بها وبتطوراتها،مما يحد من المخاطر، ويخدم قاعدة العملاء الكبيرة،ويزيد في الوقت نفسه من قيمة العلامة التجارية ل «بيتك»، مشيرا إلى أهمية الدور الذي تلعبه شركات «بيتك» خاصة في ضوء الهيكلة الجديدة التي انبثق عنها ثلاث شركات تعمل في العقار والاستثمار والكابيتال.

ويستحوذ ماثيو على خبرة واسعة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات،والخدمات المصرفية الاستثمارية والتخطيط الاستراتيجي،وهو حاصل على شهادة ماجستير من جامعة سانت أندروز في اسكتلندا،ومنتسب إلى معهد تشارترد للمصرفيين، وقضى ماثيو معظم مسيرته المهنية في بنك اتش اس بي سي حيث عمل مديرا دوليا على مدى28 عاما،منهم 12 عاما في مجال إدارة الثروات،وقد مارس مهامه في دول عديدة معظمها في الشرق الأوسط مثل المملكة العربية السعودية والبحرين ودبي، فكون بذلك خبرات وعلاقات متميزة في العديد من البلدان خاصة دول مجلس التعاون.

نبحث التعاون في مجال استثمار الغاز الطبيعي

النقي: أربعة اجتماعات تنسيقية لـ «أوابك» في القاهرة للتباحث في أعمال وأنشطة المنظمة

الكويت – «كونا»: قال الامين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» عباس علي النقي ان المنظمة ستعقد اربعة اجتماعات تنسيقية بدءا من اليوم وحتى السابع من اكتوبر المقبل في العاصمة المصرية القاهرة بهدف التباحث في اعمال وانشطة المنظمة.

واضاف النقي لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان الاجتماعات التي تعقد في مصر بين الدول الاعضاء في «اوابك» ستستهل اليوم بالاجتماع الـ13 للخبراء وسيناقش على مدى يومين بحث امكانيات التعاون في مجال استثمار الغاز الطبيعي في الدول العربية.

وقال ان الاجتماع الذي سيشارك فيه عدد من المختصين من الدول الأعضاء بالمنظمة دوري ومخصص لمراجعة التطورات والمستجدات التي شهدتها صناعة الغاز الطبيعي عربيا وعالميا كما سيبحث آفاق التعاون الثنائي أو متعدد الاطراف ما بين الدول العربية في مجال الغاز الطبيعي.

واضاف ان الاجتماع الثاني هو الاجتماع التنسيقي الـ20 لخبراء البيئة وتغير المناخ في الدول الأعضاء» يعقد يومي 2 و3 أكتوبر المقبل وهو سنوي تنظمه الأمانة العامة للمنظمة بمشاركة خبراء ومختصين بقضايا البيئة ومفاوضات اتفاقية تغير المناخ في الدول الأعضاء وبحضور ممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عباس علي النقي

وذكر ان الاجتماع يهدف الى توحيد وتنسيق المواقف في المفاوضات والمحافل الدولية المتعلقة بسير المفاوضات حول الاتفاقية الاطارية للامم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو والالتزامات التي انبثقت عنها والاستعداد لمؤتمر الأطراف المقبل «سي أو بي 19» المزمع عقده في مدينة وارسو ببولندا شهر نوفمبر المقبل.

وقال النقي ان المكتب التنفيذي للمنظمة سيعقد اجتماعه الـ 136 يومي 5 و 6 أكتوبر المقبل وسيترأسه وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية المساعد لشؤون الشركات ممثل السعودية في المكتب التنفيذي المهندس ناصر بن ابراهيم القوزان اذ تترأس بلاده الدورة الحالية للمنظمة للعام الحالي وسيشارك في الاجتماع أعضاء المكتب التنفيذي في المنظمة أو من ينوب عنهم.

واضاف ان من اهم البنود التي سيبحثها المكتب التنفيذي مشروع الميزانية التقديرية للمنظمة «الأمانة العامة والهيئة القضائية» لعام 2014 كما سيستعرض المكتب التنفيذي نشاطات الأمانة العامة خلال الفترة السابقة.

وستختتم المنظمة اجتماعاتها بانعقاد الاجتماع الـ42 للشركات العربية المنبثقة عن منظمة «أوابك» في 7 أكتوبر المقبل وسيترأسه الأمين العام لمنظمة عباس علي النقي بمشاركة رؤساء مجالس ادارات الشركات المنبثقة عن المنظمة او المديرين العامين.

وقال النقي ان الاجتماع سيبحث سبل تدعيم أواصر التعاون المشترك بين الشركات العربية المنبثقة عن المنظمة في ظل التحديات والتطورات التي تمر بها الصناعة البترولية العربية والدولية.

«آبل» تزيح «كوكا كولا» لتصبح الأعلى قيمة حول العالم

تمكنت شركة «آبل» من الاستحواذ على المركز الأول لتصبح «العلامة التجارية الأعلى قيمة حول العالم» لعام 2013، لتضع بذلك حدا لتاريخ دام 13 عاما كانت فيه شركة «كوكا كولا» الأولى دون منازع، وذلك حسب تقرير لشركة «إنتربراند».

وبحسب تقرير «إنتربراند» المتخصصة في استشارات العلامات التجارية والمملوكة لمجموعة «أومنيكوم»، تراجعت شركة «كوكا كولا» إلى المركز الثالث، خلف «آبل»، و«جوجل» التي استحوذت على المركز الثاني.

يذكر أن شركة «إنتربراند» تقوم كل عام بإنشاء قائمة سنوية لأعلى 100 علامة تجارية قيّمة منذ عام 2000، حيث تستند الشركة العالمية التي يقع مقرها الرئيسي بمدينة نيويورك، في تقريرها السنوي، على تصورات السوق ومعايير الأداء المالي والتغطية الجغرافية وغيرها من المعايير.

واللافت للنظر في التقرير هو سيطرة شركات التقنية على 6 مراكز من أصل المراكز العشر الأولى، حيث جاءت شركة «آي بي إم» «IBM» بالمركز الرابع، ثم «مايكروسوفت» بالخامس، و«سامسونج» و«إنتل» بالمركزين الثامن والتاسع.

وقُدرت قيمة العلامة التجارية لشركة «آبل» بـ 98.3 مليار دولار أميركي، وبمعدل زيادة عن العام الماضي 2012 بمقدار 28 في المئة، بينما قدرت قيمة علامة شركة «جوجل» بـ 93.3 مليارا، ولكن بمعدل زيادة سنوية أكبر من «آبل» وصل إلى 34 في المئة .

وللمقارنة، كان يتصدر ترتيب قائمة الشركات الأعلى قيمة تجارية حول العالم لعام 2012، «كوكا كولا»، ثم «آبل»، و«آي بي إم»، فـ«جوجل»، و«مايكروسوفت»، ثم «جنرال إلكتريك»، و«ماكدونالز»، ثم «إنتل»، ثم «سامسونج»، فـ«تويوتا».

«توشيبا» تعتزم شطب نصف عدد موظفيها خارج اليابان

طوكيو – «د. ب. أ»: قالت شركة «توشيبا كورب» اليابانية للأجهزة الإلكترونية امس الاثنين إنها ستشطب نصف عدد الموظفين في قطاعها لإنتاج أجهزة التليفزيون خارج اليابان، أي بمقدار 3 آلاف وظيفة في إطار خطة إعادة الهيكلة، وقالت الشركة في بيان إنها ستغلق مصنعين من مصانعها الثلاثة لإنتاج التليفزيونات في الخارج بحلول مارس المقبل، وتوجد هذه المنشآت الصناعية في الصين وبولندا وإندونيسيا، غير أن المتحدث باسم توشيبا، أتسوشي إيدو رفض تحديد أي من هذه المصانع سيتم إغلاقها، وذكرت وكالة أنباء «كيودو» نقلاً عن مصادر لم تحددها، على اطلاع بخطة الشركة أنه من المرجح أن تغلق توشيبا مصنعيها في الصين وبولندا.

وتسمح هذه الخطوة للشركة بتعزيز مجالات تعهيد إنتاجها من أجهزة التليفزيون من 40 في المئة حاليا إلى 70 في المئة بنهاية العام المالي القادم الذي ينتهي بنهاية مارس عام 2015، وتكافح الشركة اليابانية في ظل ضعف مبيعات أجهزة التليفزيون ذات شاشات الكريستال السائل وتباطؤ الطلب على أجهزة الكمبيوتر الشخصي وسط تنامي شعبية الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحي.

في خطوة أثمرت عن تحويل 100 في المئة من الالتزامات القصيرة إلى طويلة الأجل ومتوافقة مع الشريعة الاسلامية

الصقعبي: «دبي الأولى» تنجح في تخفيض مصاريف التمويل في الربع الثالث

قامت شركة دبي الاولى للتطوير العقاري –إحدى الشركات التابعة لشركة «المزايا القابضة»– بتوقيع إتفاقية تجديد حدود إئتمانية بصيغة تورق وبقيمة 3.5 ملايين دينار كويتي مع أحد البنوك الاسلامية المحلية، وذلك بهدف إعادة جدولة سداد المديونية على أن يتم ذلك تناقصياً على مدى خمس سنوات بدءا من العام 2013 وحتى العام 2017 بنظام دفعات سنوية تسدد في نهاية كل سنة مضافاً إليها مبلغ الارباح.

وحول هذه الاتفاقية قال الرئيس التنفيذي بالوكالة للمزايا القابضة وعضو مجلس إدارة شركة دبي الاولى للتطوير العقاري المهندس ابراهيم الصقعبي أن هذه الخطوة هدفت إلى تخفيض نسبة الربح وتكلفة التمويل على الشركة مما نتج عنه إنخفاض المصاريف التمويلية إعتبارا من الربع الثالث لسنة 2013، علاوة على إنخفاض الالتزامات قصيرة الاجل والبالغة 3.5 مليون دينار وتحويلها إلى إلتزامات طويلة الاجل، وبذلك تصبح جميع إلتزامات الشركة 100 في المئة تجاه البنوك هي إلتزامات طويلة الاجل وتتوافق مع الشريعة الاسلامية.

وأضاف أن «دبي الاولى» تعتبر واحدة من الشركات العقارية التي أثبتت تواجدها بجدارة في السوق الخليجي إبان الازمة العالمية الاخيرة، حيث تمكنت الشركة من تجاوز الازمة والمضي قدما بتنفيذ وتشغيل مشاريعها العقارية في إمارة دبي على غرار مشروع «سكاي جاردنز» والمؤلف من برج سكني وتجاري متكامل تم تنفيذه وتأثيثه من «فندي»، حيث قامت الشركة ببيع حوالي 50 في المئة من المشروع في وقت سابق، فيما احتفظت بالنسبة المتبقية بهدف تأجيرها وتحقيق إيرادات سنوية مدرة فاقت قيمتها 1.5 مليون دينار.

وأشار إلى أن الشركة لديها مشاريع أخرى من بينها عدد من الفلل السكنية في مشروع «الفيلا السكني» والواقع في «دبي لاند»، وهو المشروع الذي نجحت الشركة في تنفيذه بالكامل وبيع 90 في المئة من المشروع، محققة إيرادات جيدة من بيع عقارات محتفظ بها للمتاجرة فاقت قيمتها 2 مليون دينار، تم احتسابها في البيانات المالية للنصف الاول من العام الحالي.

ومضى الصقعبي يقول ان لدى الشركة حاليا محفظة تضم عقارات مميزة في دولة الامارات العربية المتحدة، وذلك على غرار أرض سكنية وتجارية في مشروع «شمس أبو ظبي» والواقع في جزيرة الريم، والذي تدرس الشركة حاليا إمكانية إعادة تطويره مع مستثمرين آخرين، فيما يجري العمل حالياً على تطوير قسائم سكنية بنظام الاسكان المتوسط في مشروع «كيوبوينت» الواقع ضمن منظومة الليوان السكنية في إمارة دبي.

وفي السياق ذاته أكد الصقعبي أن شركة دبي الاولى تمضي حالياً بخطوات ثابتة بعد أن نجحت في التحول من الخسارة إلى الربحية خلال العام المنصرم، فيما تعمل حاليا على إعداد خطة عمل ماكنة تستطيع من خلالها تطوير مشاريع جديدة والدخول في استثمارات مجدية، مشيراً إلى ان الشركة تمتلك أصولا قوية بلغت قيمتها 67 مليون دينار مقارنة بمطلوبات تقدر بقيمة 13.5 مليون دينار، لا سيما بعد أن نجحت الشركة في أخذ مخصصات كبيرة فاقت قيمتها الـ 40 مليون دينار مما كان له بالغ الاثر في تخليص الميزانية من أية تبعات مالية.

إبراهيم الصقعبي